لعزوف المواطنين عن المشاركة السياسية لإيمانهم بعدم جدواها لأنها قرينة بهيمنة الأنظمة التسلطية.

وتعتمد عملية التحول من ثقافة تابعة الى ثقافة سياسية تعتمد على المشاركة ، عبر جملة من الآليات الاجتماعية والتربوية بالاعتماد على التنشئة الاجتماعية للفرد من خلال الأسرة (اداة التنشئة الاجتماعية الرئيسية) الى رياض الأطفال والمدارسس ووسائل اللإعلام والجامعات والجمعيات والنوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية .

فالثقافة السياسية هي بالأساس مدلول جمعي وليس فردي وتأسيساً على ذلك ،ان الثقافة السياسية ليست نمطاً قيمياً فردياً ولكنها نظام من القيم والمعتقدات يرتبط بأفراد مجتمع معين يتعرضون لخبرات تنشئة مختلفة الى حداً ما ، ولهذا فمن المتوقع دائماً ان تنطوي الثقافة السياسية لاي مجتمع على قدر من عدم التجانس ، وهو مايرتد الى تباين الانتماءات الجيلية او الاقليمية او اللغوية او الدينية او الطبقية او المهنية.

فمن خلال الاعتراف بهذا التنوع ، يمكن وضع صمام الأمان في المشاركة في الحياة العامة ، بحيث يمكن المواطن داخل المجتمع الاحتفاظ بخصوصيتة كعضو داخل الجماعة الأولية وفي حقه الأنظمام الى اي تجمع سياسي او فكري ، وبذلك يكون اسهام منهم في تعزيز المشاركة بطريقة مباشرة او غير مباشرة وفي تعزيز مفهوم التعددية الفكرية والسياسية غير المؤذية للوحدة الوطنية . وهنا تكون عملية الموازنة بين ضمان الوحدة الوطنية والاعتراف بالتعدد (مجتمع الوحدة في التعدد)وبهذه الطريقة يمكن ان يكون الشعب باختلاف مشاربهم واعراقهم واديانهم فخورين بمواطنتهم ، فلا يذكر هذا التنوع او يمارس عند ممارستهم لحقوقهم المدنية والسياسية ، وبذلك تكون هذه الفسيفساء الحضارية عنصر تفاعل وتوحيد لاعنصر للتناحر والعنف .